

Foreign policy in the age of artificial intelligence: an analytical study of tools and influences-china as a model

⁽¹⁾Assistant lecturer :*mariam imad shakir*

⁽²⁾Assistant lecturer :*fawzia raad ali*

Keywords:

Foreign policy, Artificial intelligence, The international system, China.

Received: 16/2/2026

Accepted: 8/4/2026

Available: 22/6/2026

Abstract

This research examines the profound transformations brought about by artificial intelligence (AI) in the nature of modern foreign policy, focusing on the tools employed and the resulting implications for state sovereignty, international relations, and the global balance of power. The rapid development of AI technologies has expanded the horizons of foreign policy instruments to include diverse areas such as big data analysis, digital diplomacy, and applications with political and strategic dimensions. This transformation has also raised profound questions regarding the concept of sovereignty, given the growing reliance on technological infrastructures and cyberspace. Additionally, the study addresses AI's impact on patterns of interaction among states and the intensification of technological competition between major powers. Ultimately, the study aims to shed light on the role of artificial intelligence as a pivotal factor in reshaping foreign policy tools and defining the features of the contemporary international order.

⁽¹⁾ University of information and communication technology / iraq (Maryam.shakir@uoitc.edu.iq)
<https://orcid.org/0009-0007-0801-3438>

⁽²⁾ College of law and political science / university of Iraq (Fawzia.r.ali@liraqia.edu.iq)
<https://orcid.org/0009-0005-6975-2985>



[This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

السياسة الخارجية في عصر الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية في الأدوات والتأثيرات - الصين أنموذجاً

(1) م. م. مريم عماد شاكر

(2) م. م. فوزية رعد علي

المستخلص

يتناول البحث التحولات الجذرية التي أحدثها الذكاء الاصطناعي في طبيعة السياسة الخارجية الحديثة، من حيث الأدوات المعتمدة والتداعيات الناتجة عن ذلك على سيادة الدول والعلاقات الدولية وتوازن القوى في العالم. فقد ساهم التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي في توسيع آفاق أدوات السياسة الخارجية، لتشمل مجالات متنوعة مثل تحليل البيانات الضخمة، والدبلوماسية الرقمية، والتطبيقات ذات الطابع السياسي والاستراتيجي. كما أثار هذا التحول تساؤلات عميقة حول مفهوم السيادة، في ظل الاعتماد المتزايد على البنى التكنولوجية والفضاء الرقمي، بالإضافة إلى تأثيره في أنماط التفاعل بين الدول وازدياد المنافسة التكنولوجية بين القوى العظمى. ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على دور الذكاء الاصطناعي كعامل محوري في إعادة تشكيل أدوات السياسة الخارجية وفي رسم ملامح النظام الدولي الراهن.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية - الذكاء الاصطناعي - النظام الدولي - الصين

المقدمة:

أدى التطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى إحداث تغييرات جذرية في هيكل النظام الدولي وطرق ممارسة السياسة الخارجية للدول. فلم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تقنية تُعزز من اتخاذ القرار السياسي، بل تحوّل إلى سلاح استراتيجي ذي أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية، يُسهم في إعادة تشكيل مفاهيم القوة والنفوذ والسيادة. وقد تجلّى هذا التغيير بوضوح في أدوات السياسة الخارجية التقليدية، إذ أصبحت الدبلوماسية والأمن وصنع القرار والتأثير الخارجي تُمارس من خلال آليات رقمية وخوارزميات متطورة. وبناءً على ذلك، قدّم الذكاء الاصطناعي للدول آليات جديدة تسهم في تشكيل السياسة الخارجية، أبرزها تحليل البيانات الضخمة، وأنظمة التنبؤ السياسي، والدبلوماسية الرقمية. ويتضح من هذا التطور أن هذه الأدوات أسهمت في تعزيز قدرة صانعي القرار على فهم التعقيدات الموجودة في البيئة الدولية والتعامل مع التحديات العابرة للحدود بفعالية أكبر. غير أن هذه الأدوات، رغم قدرتها على تحسين جودة القرارات السياسية وتقليل مستوى عدم اليقين، تُثير في الوقت ذاته تساؤلات جوهرية حول مدى استقلالية القرار، والمخاطر المرتبطة بالتحيزات الخوارزمية، والاعتماد المتزايد على أنظمة تقنية قد تكون خاضعة لنفوذ دول أو شركات عظمى. وبناءً على ذلك، فقد لعب الذكاء الاصطناعي دوراً محورياً في تعميق الأبعاد السياسية والاستراتيجية للعلاقات الدولية، إذ أعاد صياغة توازن القوى العالمي عبر إحداث فجوة تكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية. ويتضح من ذلك أنه أسهم في تصاعد حدة المنافسة الجيوسياسية، لا سيما في مجالات الهيمنة على البيانات والبنية التحتية الرقمية وسلاسل الإمداد التكنولوجي. فضلاً عن ذلك، أصبح الذكاء الاصطناعي عاملاً محورياً في تعزيز قدرات الدول التي تمتلك بنية رقمية مستقلة، بينما يُسهم في الوقت ذاته في تقويض قدرات الدول التي تعتمد على تقنيات خارجية في مجالات حساسة كالأمن والدفاع وإدارة المعلومات.

اهداف البحث:

- يهدف البحث الى تحقيق جملة من الأهداف العلمية، أبرزها:
1. تحليل مفهوم الذكاء الاصطناعي دوره كأداة في السياسة.
 2. بيان كيفية توظيف الدول لتقنيات الذكاء الاصطناعي في أدوات السياسة الخارجية.
 3. دراسة تأثيرات الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة وتحليل انعكاساته على العلاقات الدولية وتوازن القوى في النظام الدولي.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث في تناوله أحد أكثر التحولات تأثيراً على السياسة الخارجية الحديثة، والمتمثلة في تصاعد دور الذكاء الاصطناعي (AI) بوصفه أداة لها تأثير كبير في اتخاذ القرارات السياسية وإدارة العلاقات الدولية. حيث يركز البحث على الجوانب السياسية والاستراتيجية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وما يستدعيه ذلك من إعادة تقييم المفاهيم التقليدية المتعلقة بالسيادة، والاستقلال، وتوازن القوى بين الدول.

مشكلة البحث:

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، أصبح الذكاء الاصطناعي أحد أبرز العوامل المؤثرة في طريقة إدارة الدول لعلاقاتها الخارجية وصنع قراراتها السياسية. ومن هذا المنطلق، تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى أسهم الذكاء الاصطناعي في تغيير أدوات السياسة الخارجية، وما تأثيره على سيادة الدولة واستقلالية قرارها السياسي والعلاقات بين الدول؟

ولإجابة عن هذا التساؤل، يطرح البحث الأسئلة الفرعية الآتية:

- أولاً: ما الذكاء الاصطناعي، وكيف تؤثر أدواته في السياسة الخارجية للدول؟
- ثانياً: هل يساعد الذكاء الاصطناعي الدول على اتخاذ قرارات خارجية أفضل وأكثر كفاءة؟
- ثالثاً: كيف يؤثر الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي في العلاقات بين الدول، خاصة في ظل التفاوت التكنولوجي الكبير بينها؟
- رابعاً: ما دور الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل موازين القوى على المستوى العالمي.

الفرضية:

أن الذكاء الاصطناعي أصبح أداة مركزية في السياسة الخارجية المعاصرة، يسهم في تعزيز القدرات التي تمتلكها الدول، فكلما ازدادت قدرة الدولة على تطوير وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي محلياً، تعززت استقلاليتها قراراتها السياسية الخارجية. كما يؤدي تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى تقويض سيادة الدول الأقل تطوراً تكنولوجياً، ويعيد تشكيل العلاقات الدولية وتوازن القوى العالمي بصورة غير متكافئة.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال تحليل المفاهيم المرتبطة بالسياسة الخارجية والذكاء الاصطناعي. ووصف وتحليل دور الذكاء الاصطناعي في السياسة الخارجية وبيان تأثيراته على أدوات صنع القرار السياسي الخارجي، وسيادة الدول، والعلاقات الدولية مع بعضها البعض، وتوازن القوى في النظام الدولي.

هيكلية البحث:

يقسم البحث الى كالاتي:

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية والذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية وادواتها

المطلب الثاني: مفهوم الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالسياسة

المبحث الثاني: أدوات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها في السياسة الخارجية

المطلب الأول: أدوات الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: التأثيرات السياسية والاستراتيجية لاستخدام الذكاء الاصطناعي

المبحث الثالث: دراسة حالة - الصين أنموذجاً في توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة السياسة الخارجية

المطلب الأول: السياق الاستراتيجي للصين في مجال الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: أدوات الذكاء الاصطناعي في السياسة الخارجية الصينية

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية والذكاء الاصطناعي

أن موضوع السياسة الخارجية من المواضيع المهمة التي تحظى باهتمام متزايد في الوقت الحاضر، إذ تجسد رؤية الدولة وتوجهاتها في سياق علاقاتها الدولية، وتلعب دوراً محورياً في شبكة المجتمع الدولي. ومع التقدم التكنولوجي المتسارع، أصبح الذكاء الاصطناعي وسيلة حديثة تُعتمد في تعزيز القرارات السياسية بما فيها الشؤون الخارجية. وبناءً على ذلك، يستعرض هذا المبحث الإطار النظري الذي يربط السياسة الخارجية بالذكاء الاصطناعي، من خلال توضيح المفاهيم الأساسية والمبادئ الرئيسية التي تُعين على فهم العلاقة القائمة بينهما.

المطلب الاول: مفهوم السياسة الخارجية

عند النظر في تعريفات السياسة الخارجية المتوفرة في الدراسات العلمية المتنوعة، يتجلى لنا بوضوح عدم وجود توافق حول مفهوم هذا المجال، وهذا الاختلاف ليس إلا انعكاساً لتعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة استكشاف جميع أبعادها والعلاقات المتشابكة التي تحكمها، إذ تتباين السياسة الخارجية لدولة معينة باختلاف الأطراف التي تتفاعل معها واختلاف القضايا المطروحة في الساحة الدولية. وعلى هذا الأساس وضعت العديد من التصنيفات المختلفة لظاهرة السياسة الخارجية، تصنيفات تعكس وجهات نظر مختلفة لهذه الظاهرة. فعرّفها البعض تعريفاً شديداً العمومية لا يكاد يوجد ما يميز بينها وبين السياسات الأخرى مثل التعرف الذي قدمه "حامد ربيع" إذ يرى بأن السياسة الخارجية ((جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية)) ويتضح من هذا التعريف أنه يُصوّر كل نشاط خارجي سواء كان صادراً من السلطة السياسية أو أي وحدة أخرى على أنه سياسة خارجية. وعلى النقيض من ذلك، تتناقض هذه الرؤية مع وجهات النظر التي ترى في السياسة الخارجية مجموعة من العلاقات الخارجية الرسمية التي تجريها الدولة فقط¹.

السياسة الخارجية هي مجموع العلاقات الخارجية الرسمية التي تنتهجها جهة فاعلة مستقلة (غالباً، ولكن ليس حصرياً، الدولة) في إطار العلاقات الدولية. تتيح الإشارة إلى (جهة فاعلة مستقلة) إدراج كيانات من غير الدول، مثل الاتحاد الأوروبي أو حزب ما. أما وصف العلاقات بأنها (رسمية) فيهدف إلى تضمين المخرجات المؤسسية مع الحفاظ على قدر من الاختصار في ضوء الكم الهائل من التفاعلات الدولية الجارية ويُشار إلى (السياسة) باعتبارها (مجموع) هذه العلاقات الرسمية نظراً إلى أن الفاعلين يسعون، في الغالب، إلى تحقيق درجة من الاتساق في سلوكهم الخارجي، وكما يُفترض من قبل الآخرين أنهم يتبعون نهجاً متماسكاً وقابلاً للتنبؤ نسبياً. وأخيراً، توصف السياسة بأنها (خارجية) لأن العالم لا يزال يتسم بقدر من الانقسام إلى مجتمعات متميزة أكثر من كونه كياناً واحداً متجانساً، ومن ثم فإن هذه المجتمعات تحتاج إلى وضع استراتيجيات للتعامل مع (الأخر أو الأجنبي) أي من هم خارج بنيتها السياسية، يمكن اعتبار هذا التوجه تعريفاً بديلاً للسياسة الخارجية².

في نهاية المطاف، يتضح أن مفهوم السياسة الخارجية الذي يتبناه المحللون في تحولٍ وتغيّرٍ مستمر، نتيجةً لتغير الممارسات والنظريات، ومن الوهم تجسيد السياسة الخارجية ضمن واقع تجريبي محدد وثابت، إذ إن ما يُعدّ سياسةً خارجية اليوم قد لا يكون كذلك في الأمس أو الغد. وبناءً على ذلك، يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها ((مجموعة من القواعد أو الإجراءات التي تحكم تصرفات سلطة سياسية مستقلة منتشرة في البيئة الدولية))³.

للسياسة الخارجية مجموعة من الأدوات التي تعتمد عليها الدولة لتنفيذ سياستها، والتي تتماشى مع قدراتها، وتتنوع أدوات السياسة الخارجية بتنوع طبيعة العلاقات بين الدول وسياساتها المتبادلة، بالإضافة إلى وضع الدولة في الساحة الدولية وإمكاناتها السياسية والاقتصادية والعسكرية وحتى الثقافية⁴. في هذا السياق، نقدم في الجدول التالي تصنيفاً وافيّاً لأهم أدوات السياسة الخارجية، مع إبراز أهداف كل أداة وتقديم أمثلة تعكس تطبيقاتها في الواقع العملي:

جدول رقم (1): أدوات السياسة الخارجية

التصنيف	الأداة	الهدف من الأداة
السياسية	الدبلوماسية	أهم الأدوات السياسية وقد ازدادت أهميتها في الآونة الأخيرة، حيث لم تعد مقتصرة على النمط التقليدي المتمثل في البعثة الدبلوماسية: إنما تتراوح بين التمثيل والتفاوض، وصنع القرارات، وعقد المعاهدات والتحالفات والاتفاقيات، وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، إلى جانب متابعة التزامات الدولة المرسله إلى الدولة المستقبلية. كما تبرز كحلقة وصل دائمة تتيح الاتصال بين الدولتين (الوساطة في حل النزاعات).
	الضغط السياسي	ممارسة الضغط السياسي من خلال استخدام بيانات ومعلومات رسمية أو التحريض الدولي أو تهديد بسحب الاعتراف او من خلال استخدام المنظمات الدولية.
الاقتصادية	المساعدات الاقتصادية (الترغيب)	هي من أبرز صور التعاون الدولي، إذ تتنوع أشكالها وأهدافها. فقد تأتي هذه المساعدات على هيئة مساعدات نقدية، مثل الهبات المالية والقروض التنموية، أو في صورة عينية تقدم من خلالها السلع والخدمات بشروط ميسرة تسهل الحصول عليها، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتخذ المساعدات الاقتصادية أشكالاً أقل وضوحاً، مثل إزالة العوائق التي تعترض صادرات بعض البلدان إلى أسواق الدول المانحة للمساعدات.
	العقوبات الاقتصادية (الترهيب)	إيقاف المساعدات الاقتصادية، رفض جميع صور النشاط التجاري مع الدولة المعنية، وطردها من المنظمات الدولية ذات الطابع التجاري، فرض حظر على الطيران، زيادة التعريفات الجمركية بشكل كبير، تنفيذ حظر اقتصادي كامل أو جزئي، المقاطعة الاقتصادية، تجميد الأرصدة والأصول في البنوك، ووقف التحويلات المالية للأفراد والشركات المرتبطة بأعمالها مع نظام الدولة المستهدفة.
العسكرية	التمويل العسكري	أداة رئيسية لتعزيز المصالح الدولية المانحة حول العالم ويقصد بالتمويل العسكري (تجهيز وتدريب شركاء التحالف والحكومات الأجنبية الصديقة للعمل نحو تحقيق اهداف أمنية مشتركة عبر تقديم منحاً لشراء معدات وخدمات وتدريبات دفاعية)
	الاتفاقيات والتحالفات العسكرية	اتفاقيات رسمية بين الدول الهدف منها التنسيق والتعاون والتخطيط معاً في حالات الطوارئ والحروب لتحقيق الأهداف الأمنية وتقاسم الأعباء في المهام المشتركة وتوطيد العلاقات بين الدول المستفاد
	الدعاية	تلعب الدعاية دوراً محورياً كأداة من أدوات السياسة الخارجية. هي الجهد منظم إلى حد كبير، يهدف إلى التأثير في معتقدات الآخرين ومواقفهم وأفعالهم من خلال استخدام رموز متنوعة، مثل (الكلمات، والإيماءات، واللافتات، والنصب التذكارية، والموسيقى، والأزياء، والشارات، وتسريحات الشعر، والطوايع)، مما يجعلها وسيلة فعالة لنقل الرسائل والمفاهيم.
الاعلامية والثقافية	المعلومات والشائعات	نشر الأفكار أو المعلومات أو الشائعات بهدف تقديم الدعم أو إلحاق الأذى بمؤسسة أو قضية أو فرد، هو فعل ينطوي على نشر الأفكار أو الحقائق أو الادعاءات بشكل متعمد لتعزيز قضية معينة أو للنيل من قضية.
	الأدوات الثقافية	التركيز على توظيف الإنتاج الثقافي والتراث الشعبي في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى وإقامة العروض الثقافية ونشر التعاليم القومية في الخارج.

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1. Radwa Ahmed Abdel-Jalil, The Iranian Strategy Towards the Arab Region: A Case Study of Iraq and Lebanon, Arab Democratic Center, 2016, available at <https://democraticac.de/?p=41389> (accessed 10/7/2025)
2. Mubarak Saeed Awad Al-Ajmi, Economic Aid as a Tool of Kuwaiti Foreign Policy: For the Period (1980-2010), Master's Thesis, Faculty of Arts and Sciences, Middle East University, 2011, p. 1.
3. Ahmed Mustafa, Sanctions as a tool of American foreign policy (The case of Iraq after 2003), Al-Bayan Center for Studies and Planning, Iraq, 2024, p. 4.
4. Jay Steinmetz, Politics, Power, and Purpose: An Orientation to Political Science, FHSU Scholars Repository, Hays state University, 2021, p.159-160.
5. Mustafa Aydin, Foreign Policy Instruments of States (Diplomacy, Propaganda, Economic Methods), Anadolu University, 2019, p.160.
6. Foreign Military Financing (FMF), Bureau of Political-Military Affairs, Washington, DC, <https://2001-2009.state.gov/t/pm/65531.htm> (accessed 10 July 2025)

إن استيعاب هذه الأدوات واستخدامها بفاعلية يُعدّ بمثابة مرآة تعكس قدرة الدولة؛ فكلما كانت الدولة أكثر قدرةً على استخدام هذه الأدوات بمرونة وتكامل، زادت فعاليتها على المستوى الدولي وحقت توازناً بين المبادئ والمصالح. ويتضح من ذلك أن الفهم العميق لأدوات السياسة الخارجية واستراتيجيات استخدامها هو ما يميز الدول المؤثرة عن المتأثرة.

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالسياسة

تعتبر تكنولوجيا المعلومات من أبرز التطورات في العصر الحديث وأهمها، إذ أحدثت تحولاً نوعياً في مجالات الاتصال والتواصل، إلى جانب التفكير والتأمل، وتعزيز الروابط الاجتماعية والدولية، إن تأثيراتها الإيجابية على التقارب بين الدول والشعوب ملحوظة، وقد تنوعت أشكال التكنولوجيا التي تساهم في هذا الترابط⁵.

أن الذكاء الاصطناعي يُعتبر من أبرز التقنيات الحديثة التي تساهم بشكل واضح في التسارع التقني المستمر وزيادة فرص الابتكار والنمو في مختلف المجالات ويلعب (AI) دوراً أساسياً في تعزيز الجودة وزيادة القدرات وكفاءة الأعمال، فضلاً عن تحسين مستوى الإنتاجية. ومع الانتشار الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي وكثرة الحديث حول مهاراتها، إلا أنها مازالت تُحيط بها حالة من الغموض أو المبالغة، مما يؤدي إلى صورة غير دقيقة. وهذا يجعل فهم الذكاء الاصطناعي وتكنولوجياه، فضلاً عن الإمكانيات الحقيقية المرتبطة به، أمراً غير واضح للكثير من متخذي القرارات أو التنفيذيين في القطاعين الحكومي والخاص. أن تعريفات الذكاء الاصطناعي لا حصر لها ولا يوجد تعريف موحد متفق عليه على نطاق واسع، بسبب اختلاف المنظور الذي يصفه. أن صعوبة وضع تعريف محدد لماهية الذكاء الاصطناعي أمراً طبيعياً، ذلك لأن العلماء لم يتفقوا إلى الوقت الحاضر على مفهوم موحد ومحدد لماهية ذكاء الإنسان نفسه وبالتالي من صعوبة تحديد وصف لماهية الذكاء الاصطناعي الذي هو محاكاة للذكاء البشري. وبالنظر إلى التطبيقات المتوفرة اليوم يمكن تعريف (AI) بأنه ((أنظمة تستخدم تقنيات قادرة على عمل تنبؤات أو توليد محتوى أو تقديم توصيات أو اتخاذ قرارات بمستويات متفاوتة من التحكم الذاتي))⁶.

أكتسب الذكاء الاصطناعي اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة على الرغم من انه ليس جديداً، ويمكن تتبع تاريخه إلى تطوير الحواسيب بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر مصطلح (الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence) لأول مرة في عام (1956) في مؤتمر " دارت موث" في

الولايات المتحدة الأمريكية على يد " جون ما كارثي" الذي قام بورشة عمل لمدة شهرين جمع فيها كل الباحثين المهتمين بـ (الشبكات العصبية الاصطناعية) من أجل مناقشة فكرة " الآلات قادرة على التفكير".⁷

الجدول رقم (2): الخط الزمني لأهم المراحل التي شهدتها الذكاء الاصطناعي

التاريخ	الحدث	التطورات العلمية
(1970 - 1950)	المرحلة الأولى (مرحلة الميلاد)	اختبار تورنج ظهور مصطلح (الذكاء الاصطناعي) في مؤتمر دارت موث (1956) إطلاق برنامج محادثة تفاعلي منها (ELIZA)
(1989-1970)	المرحلة الثانية (مرحلة الشتاء)	بعد فترة من الحماس الأولي، واجه الباحثون في مجال الذكاء الاصطناعي تحديات غير متوقعة، مما أدى إلى تراجع مستوى الاهتمام والتمويل في هذا الحقل.
(2010-1990)	المرحلة الثالثة (مرحلة انبعاث AI (تعلم الآلة)	بدأ الذكاء الاصطناعي في العودة للواجهة، لا سيما مع نجاح النماذج المتطورة المستندة إلى الشبكات العصبية وظهور تقنيات جديدة مثل تعلم الآلة. 1997- برنامج ديب بلو هزم " جاري كاسباروف" في الشطرنج 2009- شركة جوجل طورت سيارة ذاتية القيادة
(2023-2010)	مرحلة الرابعة (الذكاء الاصطناعي الحديث)	(2020-2010) ظهور تقنيات التعلم العميق أحد فروع الذكاء الاصطناعي (2023-2020) ظهور تقنية الذكاء الاصطناعي التوليدي مثل تطبيق المحادثة الجات جي بي تي (GPT)

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1. Artificial Intelligence, AI for Executives Series (1), Saudi Data & Artificial Intelligence Authority (SDAIA), 2nd ed., April 2024, p. 11.
2. Artificial Intelligence (Opportunities and Challenges), Lubab for Strategic Studies, Al Jazeera Center for Studies, Doha, Qatar, Issue 20, November 2023, p. 15.

ومن أجل فهم الذكاء الاصطناعي بشكل أكثر وضوح يمكن تصنيفه الى فئتين رئيسيتين بناءً على مستوى قدراته او تطوره ووظيفته:
جدول رقم (3): تصنيف الذكاء الاصطناعي

الوظيفية	مستوى القدرة
الآلات التفاعلية: الشكل الأساسي والأكثر بساطة من أشكال الذكاء الاصطناعي، حيث تقتصر للكفاءة في حفظ الذكريات أو الاعتماد على الخبرات السابقة لاتخاذ قرارات فورية. تتنوع الأجهزة الذكية المعاصرة بين تلك التي لا تمتلك فكرة عامة عن العالم، وبين تلك التي تملك فهماً ضيقاً جداً يتناسب مع مهام معينة.	الذكاء الاصطناعي الضيق (الضعيف): يستطيع تنفيذ مجموعة معينة من المهام المبرمجة مسبقاً دون أن يُظهر أي قدرة على التفكير الذاتي. يُعتبر هذا النوع الأكثر شيوعاً في الاستخدام عالمياً. من بين الأسماء المعروفة التي تندرج تحت هذا التصنيف نجد Siri من شركة Apple، و Alexa، و Alpha Go
الذاكرة المحدودة: هي الآلات التي يمكنها تخزين التجارب السابقة أو الذاكرة لفترة زمنية محدودة. ومن أمثلة AI محدود الذاكرة السيارات ذاتية القيادة (حيث يمكنها تخزين معلومات مثل السرعة والمسافة والحد الأقصى للسرعة المطلوبة لقيادة السيارة).	الذكاء الاصطناعي العام: هي أنظمة التي تتمتع بذكاء مقارب للذكاء البشري، قادرة على التعلم والفهم والاستنتاج عبر تشكيلة متنوعة من المهام. ستتاح لأنظمة الذكاء الاصطناعي العام إمكانية تنفيذ أي مهمة عقلية يمكن للبشر إنجازها، وقد تتفوق أحياناً على القدرات الذهنية للبشر. ومع ذلك، يبقى الذكاء الاصطناعي العام الحقيقي فكرة نظرية ولم يتم تحقيقه بعد.
نظرية العقل: هذه أنواع من الآلات، يُتوقع منها فهم الجوانب النفسية والعاطفية للعقل البشري والعمل وفقاً لذلك. حتى الآن، تُعتبر هذه الآلات حلمًا، لكن العلماء يعملون على تطويرها في المستقبل القريب.	الذكاء الاصطناعي الفائق: يُشير عادةً إلى شكل متقدم من AI يفوق ذكاء وقدرات الإنسان في مختلف المجالات. غالباً ما يظهر هذا المفهوم في الخيال العلمي، حيث قد يمتلك الذكاء الاصطناعي الفائق قدرات كالوعي الذاتي، والإبداع، والذكاء العاطفي، ومهارات حل المشكلات التي تفوق قدرات البشر.
الوعي الذاتي: تنتمي هذه الآلات إلى مفهوم افتراضي يُنظر إليه على أنه آلات فائقة الذكاء، قادرة على التفكير والتصرف، وستكون واعية بذاتها، إذ ستمتلك وعياً ومشاعر مثل البشر. تُجرى أبحاث لتطوير هذه الآلات، وتُعتبر بمثابة الذكاء الاصطناعي المستقبلي.	

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1. Artificial Intelligence, Artificial Intelligence Series for Executives (1), Saudi Data & Artificial Intelligence Authority (SDAIA), 2nd Edition, April 2024, pp. 4-6.
2. Moumita Ghosh, Thirugnanam Arunachalam, Introduction to Artificial Intelligence, Research Gate, 2021, p 25

بعد فهم ماهية الذكاء الاصطناعي وتطوره، يأتي الوقت للحديث عن صلته المتزايدة (بالسياسة)، أحد أهم مجالات التأثير في العصر الحالي. فالسياسة، كفن تنظيم المجتمعات واتخاذ القرارات، لم تعد تستند فقط إلى الحدس أو الخبرة، بل أصبحت تعتمد بشكل متزايد على أدوات

تحليلية وتقنيات رقمية متطورة، وأهمها (الذكاء الاصطناعي AI)، فعلى مر العصور كانت السياسة مدفوعة بتصرفات بشرية واعية وتفاعلات جماعية ضمن هيكليات وشبكات اجتماعية، تمثل السياسة مسألة معقدة بطبيعتها تعبر عن تعقيد السلوك البشري سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات⁸. إلا أن التغييرات الجذرية التي شهدها العالم بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة، والتي أسفرت عن بروز مفاهيم جديدة كالذكاء الاصطناعي، قد أفضت إلى خلق تحديات جديدة في مختلف مجالات المعرفة، بما فيها العلوم الإنسانية وخصوصاً علم السياسة. وبناءً على ذلك، بات لزاماً إعادة تقييم مؤسسات هذا العلم ودراساتها بشكل دقيق. وقد لفت هذا النقاش انتباه مراكز الأبحاث والفكر في الجامعات العالمية مثل (مركز التكنولوجيا والشؤون الخارجية) في "جامعة أكسفورد"، والذي يعمل على مشروع بحثي يستقصي (أثر تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على العلوم السياسية)⁹.

فالذكاء الاصطناعي، رغم كونه غير بشري وغير سياسي بالمفهوم التقليدي، لم يعد مجرد أداة تكنولوجية متقدمة، بل أصبح يمثل نظاماً إنتاجياً جديداً يُعيد تشكيل المفاهيم الأساسية في علم السياسة. وبالقياس على ذلك، كما أن الثورة الصناعية قد غيرت فهمنا للدولة والاقتصاد والحرب، فإن الذكاء الاصطناعي يُوسّع قاعدة السلطة لتتجاوز الإنسان منفرداً. ويتضح من ذلك أنه لم يعد يُنظر إليه كوسيلة مساعدة في المجالات المدنية والاقتصادية، بل أصبح مؤثراً فعّالاً في القضايا السياسية¹⁰.

أن العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والسياسة هي علاقة معقدة ومتبادلة فأن السياسة لا تكتفي باستخدام (AI)، إنما مع تزايد تطبيقات أنظمة الذكاء الاصطناعي، و ما تواجهه الدولة من تحديات في إدارة وحكم الذكاء الاصطناعي، أصبحت تلعب دوراً في تأطيره وتنظيمه قانونياً من أجل تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي وحماية القيم الإنسانية¹¹، مثل (قانون الذكاء الاصطناعي) الذي وضعه "الاتحاد الأوروبي" يُعد قانون الذكاء الاصطناعي، ((لائحة (الاتحاد الأوروبي) 1689/2024 التي تضع قواعد موحدة للذكاء الاصطناعي))، أول إطار قانوني شامل للذكاء الاصطناعي على مستوى العالم. وتهدف هذه القواعد إلى تعزيز موثوقية الذكاء الاصطناعي في أوروبا. ويُحدد هذا القانون مجموعة واضحة من القواعد القائمة على المخاطر لمطوري الذكاء الاصطناعي ومستخدميه فيما يتعلق باستخداماته المحددة. ويُعدّ قانون الذكاء الاصطناعي جزءاً من حزمة أوسع من التدابير السياسية لدعم وتطوير ذكاء اصطناعي موثوق، كما تضمن هذه التدابير مجتمعةً السلامة والحقوق الأساسية والذكاء الاصطناعي المُركّز على الإنسان، وتُعزز الإقبال والاستثمار والابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي¹². سيزداد دور الذكاء الاصطناعي في كيفية رؤية صانعي السياسات للعالم وفهمهم له؛ إذ سيُوسّع قدرتهم على معالجة المعلومات بصورة فعّالة، وفي الوقت ذاته سيُدخل شكوكاً وتعقيدات جديدة على بروتوكولات صنع القرار المعمول بها. وبناءً على ذلك، فمهما تقدمت أحدث التقنيات بسرعة تفوق ما كان متوقعاً، تبقى ثمة مقاومة كبيرة لأي فكرة تسعى إلى نقل المسؤولية السياسية إلى الآلات، إذ يصعب تخيل عالم تُسند فيه عناصر صنع القرار السياسي بالكامل إلى الآلات، مهما بلغ تأثير الذكاء الاصطناعي في المجال السياسي¹³.

المبحث الثاني: أدوات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها في السياسة الخارجية

في السنوات الأخيرة، شقّ الذكاء الاصطناعي طريقه إلى السياسة، في عالم مترابط أصبح ظهور الذكاء الاصطناعي وتطوره السريع قضية ملحة في صنع قرارات السياسة الخارجية. وقد أتاح النمو الهائل للبيانات وظهور تقنيات الـ (AI) المتقدمة فرصاً جديدة لتعزيز قدرات صنع القرار البشري، إن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات صنع قرارات السياسة الخارجية لديه القدرة على تغيير الطريقة التي تُشكّل بها الدول استراتيجياتها وتتعامل بها مع التحديات الجيوسياسية المعقدة.

المطلب الأول: أدوات الذكاء الاصطناعي

لا يُعتبر استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال العلاقات الدولية ظاهرة حديثة؛ إذ تعود أولى خطوات تطبيقاته في السياسة الخارجية إلى الستينيات من القرن الماضي، عندما قامت "وزارة الدفاع الأمريكية" ببحث إكمانية استخدام المحاكاة الحاسوبية لنمذجة الصراعات العسكرية. غير أن استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل أوسع في تحليل السياسة الخارجية لم يبدأ إلا في القرن الواحد والعشرين، وذلك بفضل التطورات في تقنيات الحوسبة، وأدوات تخزين البيانات، وخوارزميات التعلم الآلي. إن دمج الذكاء الاصطناعي في تحليل السياسة الخارجية أحدث تحولاً جذرياً في طريقة

فهم الحكومات والمنظمات الدولية للعالم وكيفية تفاعلها مع الأحداث الجارية. تبرز الأهمية المتزايدة للذكاء الاصطناعي في السياسة الخارجية من قدرته على معالجة كميات ضخمة من المعلومات، واكتشاف الأنماط، وتقديم رؤى قيمة تُساعد في اتخاذ القرارات¹⁴. وفيما يلي استعراض لأبرز الأدوات التي يوظفها الذكاء الاصطناعي بشكلٍ فعال في السياسة الخارجية، والتي تكشف بجلاء عن طبيعة العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والسياسة:

1. **تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics):** ظهر مفهوم البيانات الضخمة في العقد الأول من الألفية الثالثة، نتيجة لزيادة استخدام الإنترنت والأجهزة الذكية. شهد تحليل البيانات تطوراً كبيراً بفضل التقدم الحاصل في التقنيات المتعلقة بالحوسبة والتخزين، مما أتاح للشركات والهيئات القدرة على فحص كميات ضخمة من البيانات بصورة أسرع وأكثر دقة¹⁵.

تُعرف البيانات الضخمة بأنها ((كمية هائلة من البيانات التي يصعب تخزينها ومعالجتها بواسطة البرامج التقليدية بسبب تعقيدها)). مع انتشار الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وأجهزة الاستشعار، أصبح العالم ينتج كميات هائلة من البيانات يومياً. وتتراوح هذه البيانات بين النصوص إلى الصور ومقاطع الفيديو. لكن ما يجعل هذه البيانات (ضخمة) هو قيمتها، وما يمكن أن ينتج من خلالها من معرفة. فهي ليست بيانات كمية أو وصفية فقط، بل نافذة على العالم. التي تشكل صورة واضحة عند تحليلها وتساعد على صناعة قرارات مستتيرة، تمكن من فهم السلوك البشري، وتحسين الخدمات، وتطوير تقنيات جديدة. أدت البيانات الضخمة دوراً أساسياً في تطور (AI)، فقد أصبحت البيانات غذاءً للنماذج التي تعتمد عليها تقنيات (AI)، مثل (التعلم العميق)، وتعتمد هذه النماذج على تحليل كميات هائلة من البيانات من أجل اكتشاف الأنماط واستخراج المعرفة؛ مما يؤدي إلى تحسين أداء الأنظمة السياسية¹⁶.

في ظل المشهد السياسي السريع التطور أصبح تحليل البيانات أكثر أهمية من أي وقت مضى لذلك أن أهم فوائد الذكاء الاصطناعي للسياسة الخارجية هو قدرته على التحليل بسرعة ودقة عالية. فمثلاً يمكن أن تساعد خوارزميات الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص الدبلوماسية (الاتفاقيات الدولية والخطب السياسية) وتحليل المشاعر (Sentiment Analysis) لغرض فهم مواقف الدول من قضايا معينة، مما يساعد القيادات السياسية على صياغة استراتيجيات أكثر فعالية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل الأخبار العالمية ووسائل التواصل الاجتماعي لتوفير رؤى مهمة حول التطورات السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى تحليل (الوثائق التاريخية والمعاهدات الدولية) التي تساعد في صياغة سياسات خارجية أكثر فعالية¹⁷.

وتتضح أهمية هذه القدرات في أن قدرات الذكاء الاصطناعي على معالجة البيانات المخزنة عن العلاقات الدولية، والرأي العام، ومواقف الدول وتحالفاتها في مختلف المجالات، تهدف في جوهرها إلى تحضير مجموعة من البدائل والخيارات الداعمة لعملية صنع القرار السياسي الخارجي، والتعامل مع المواقف الحساسة والأزمات بصورة أكثر موضوعية وكفاءة¹⁸.

2. **الأدوات التنبؤية:** إن أنظمة الذكاء الاصطناعي تتيح فرصاً لصانعي السياسات لفهم الأحداث المستقبلية المحتملة من خلال توفير رؤى دقيقة وبيانات تحليلية شاملة. على سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي توقع احتمالية وقوع احتجاجات أو أعمال عنف، بناءً على أنماط تاريخية ومؤشرات حالية. كما يُستخدم لدعم صناع القرار السياسي عبر توفير توصيات مبنية على تحليل معمق للبيانات المتاحة¹⁹. أن النماذج التنبؤية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي لها أهمية بالغة في منع الصراعات أو الاستعداد لها أو وضع تصورات لحلها؛ إذ يتضح من خلال تحليل البيانات الخاصة بالصراع، كالمعلومات التاريخية والمؤشرات الحالية، أن الذكاء الاصطناعي يمتلك قدرةً على التنبؤ بالصراعات المحتملة، مما يُتيح اتخاذ تدابير استباقية. وبناءً على ذلك، تقوم (أنظمة الإنذار المبكر) التي تعمل بالذكاء الاصطناعي بتقييم احتمالات التصعيد في الصراع، مما يُتيح التدخلات في الوقت المناسب. على سبيل المثال، يستخدم مشروع (VIEWS) تقنيات التعلم الآلي لغرض التنبؤ بالصراعات وتأثيراتها المجتمعية، مما يوفر رؤى قيمة لصناع السياسات في وضع الخطة المناسبة. لذا، يعكس استخدام الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالأحداث وإدارتها تحولاً كبيراً في العلاقات الدولية والسياسات الخارجية، إذ تُمكن هذه النماذج التنبؤية الدول والمنظمات الدولية من اتخاذ خطوات فعالة لتجنب الأزمات أو الحد من تصعيدها وتساعد الدول الكبرى والمنظمات الدولية (الأمم المتحدة) توظيف هذه الأدوات لتنسيق الجهود الدبلوماسية والتدخل الإنساني بشكل أكثر دقة وفعالية²⁰.

3. معالجة اللغة الطبيعية (NLP) واستخراج النصوص: يعد الكم الهائل من المعلومات النصية التي تحتاج إلى تحليل، من البرقيات والخطابات الدبلوماسية إلى قرارات الأمم المتحدة وتقارير الأمن، أحد التحديات الرئيسية في تحليل السياسة الخارجية. إذ تُمكن معالجة اللغة الطبيعية (NLP) وهي (مجال فرعي من الذكاء الاصطناعي)، الآلات من تفسير وفهم وتوليد اللغة البشرية، مما يسمح لصانعي السياسات بتحليل هذه النصوص بكفاءة أكبر. على سبيل المثال، تستطيع هذه الأدوات استخراج المعلومات ذات الصلة تلقائياً من مجموعة واسعة من الوثائق، وتلخيص النقاط الرئيسية، وحتى تقييم مشاعر التصريحات التي يدلي بها القادة الأجانب. في عام (2020) طور باحثون في "جامعة أكسفورد" أداة ذكاء اصطناعي تُحلل خطابات "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" لتتبع التحولات في اللغة الدبلوماسية، كاشفةً عن اتجاهات ديناميكيات القوة العالمية²¹.
4. تحليل المشاعر ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي: أصبحت منصات التواصل الاجتماعي، مثل (تويتر وفيسبوك وغيرهما)، مصادر رئيسة للرأي العام، مؤثرةً على القرارات الدبلوماسية والعلاقات الدولية. وهنا يأتي دور أدوات تحليل المشاعر المدعومة بالذكاء الاصطناعي التي تعمل على تحليل منشورات وسائل التواصل الاجتماعي من أجل قياس مشاعر الجمهور تجاه القضايا الدولية الرئيسية، بما في ذلك الانتخابات والاحتجاجات والنزاعات. ففي عام (2018)، استخدمت "وزارة الدفاع الأمريكية" تحليل المشاعر المدعوم بالذكاء الاصطناعي لمراقبة مشاعر وسائل التواصل الاجتماعي خلال الحرب الأهلية السورية، سمح هذا النظام للمسؤولين العسكريين بتقييم كيفية إدراك الفصائل المختلفة وعامة الناس للنزاع، مما وفر معلومات استخباراتية قيمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية²².
5. الذكاء الاصطناعي كأداة للدبلوماسية: عند استخدام تعبير الـ (AI) كأداة للدبلوماسية، يقصد به إلى كيفية دعمه لوظائف الدبلوماسية والمهام اليومية للدبلوماسيين. في تقرير أعد لمركز الأمن الأمريكي أظهر إمكانيات كبيرة للذكاء الاصطناعي في عدة المجالات ومنها الدبلوماسية. حيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يُساعد في تحسين التواصل بين الحكومات والجمهور الأجنبي من خلال تقليل الحواجز اللغوية بين الدول، وتعزيز أمن البعثات الدبلوماسية من خلال تقنيات التعرف على الصور وفرز المعلومات، ودعم العمليات الإنسانية الدولية من خلال مراقبة الانتخابات، والمساعدة في عمليات حفظ السلام، وضمان عدم إساءة استخدام صرف المساعدات المالية، بالإضافة إلى ذلك. يمكن أن تقدم أنظمة الذكاء الاصطناعي مساعدة كبيرة للدبلوماسيين في أوقات الأزمات من خلال مساعدتهم على فهم ما يحدث (التحليلات الوصفية) وتحديد الاتجاهات المحتملة (التحليلات التنبؤية) وغيرها العديد من المميزات التي يمكن أن يقدمها الـ (AI)²³.

المطلب الثاني: التأثيرات السياسية والإستراتيجية لاستخدام الذكاء الاصطناعي

- أن تطور الـ (AI) لم يحدث ثورة في الصناعات والاقتصادات والمجتمعات فحسب إنما كان له دور في العديد من التحولات السياسية والعسكرية مما أدى إلى إعادة تشكيل المفاهيم التقليدية للسلطة (السيادة) وتغيير طريقة تفاعل الدول مع بعضها البعض، وأصبح عاملاً محورياً في ديناميكيات القوة بين القوى العظمى العالمية²⁴.
1. السيادة: مع بروز تقنيات الـ (AI)، ظهرت إشكاليات جديدة تتعلق بمفهوم (السيادة)، إذ لم تعد السيادة في العصر الحديث مقصورة على الحدود الجغرافية أو القوة العسكرية. فلم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد المحتر لمصادر للقوة والنفوذ، إذ أسهمت التكنولوجيا الحديثة في إتاحة قدرات عسكرية وتقنية متقدمة بتكلفة أقل، مما سهّل تداولها بين قطاع واسع من الفاعلين غير الدوليين. ونتيجة لذلك، برزت كيانات جديدة تشارك الدول في مظاهر التفوق والسيادة في مجالات مختلفة. على سبيل المثال، تلاشت الحدود التقليدية بين (الأجهزة الاستخباراتية) والقطاع الخاص في مجال (المعلومات)، حيث أصبح القطاع الخاص يمتلك ويطور تقنيات متقدمة لجمع المعلومات وتحليلها وتتبع الأهداف ذات الطابع الاستخباراتي. كما نشأت أنماط متعددة من التعاون بين الهيئات (الاستخباراتية والشركات الخاصة)، من أبرزها صندوق "IN-Q-TEL" في الولايات المتحدة، الذي يهدف إلى تحديد ودعم الشركات المطوّرة للتقنيات الرائدة التي تخدم الأمن القومي، مما يمكّن المجتمع الاستخباراتي الأمريكي من الحفاظ على موقعه في طليعة التطور التقني²⁵.
- وقد زاد استخدام الذكاء الاصطناعي من حجم التأثيرات الخارجية على الدول، لا سيما الأقل تطوراً في هذا المجال، مما يُجبرها على الاعتماد على الدول أو الشركات المنتجة لهذه التقنيات. ويتضح من ذلك أن هذا التبعية التكنولوجية أسهمت في تعزيز قدرة الشركات القادرة على تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي وتحديثها في فرض هيمنتها على دول ومنظمات دولية من خلال السيطرة التكنولوجية. ومن جهة أخرى، تحوّلت

بعض النظم السياسية إلى مجرد أجهزة بيروقراطية لتنفيذ مخرجات وتوصيات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال السياسات العامة، وهو ما يُؤثر بدوره في نمط الحكم وطبيعة صنع القرار واتخاذ²⁶.

وفي هذا الإطار، يتضح أن اعتماد المؤسسات الحكومية على خدمات سحابية أجنبية قد جعل بياناتها الاستراتيجية عُرضةً للوصول أو التعطيل من قِبَل جهات خارجية، مما أدى إلى بروز مصطلح (السيادة الرقمية)، وهي قدرة الدولة على فرض سيطرتها الكاملة على فضاءها المعلوماتي والتكنولوجي، بما يشمل البيانات المتداولة والبنية التحتية الرقمية وشبكات الاتصالات الوطنية. وبناءً على ذلك، لم يعد مفهوم السيادة مقتصرًا على حماية الحدود البرية والبحرية والجوية، بل امتدّ ليشمل الحدود الرقمية المتمثلة في مراكز البيانات، والكابلات البحرية للإنترنت، والسحابات الحاسوبية، وأبراج الاتصالات، ومنع اختراق شبكاتها الإلكترونية أو سرقة بياناتها²⁷.

2. **العلاقات بين الدول:** أدى الذكاء الاصطناعي إلى تغيير جوهري في طبيعة العلاقات بين الدول وتفاعلاتها، على الرغم من أنه ساهم في تطوير المجال الدبلوماسي إلا إن مع تزايد استخدام الدول والجماعات المسلحة لتقنيات (AI)، أصبح الذكاء الاصطناعي عنصراً أساسياً في تفعيل التوترات والصراعات والحروب. حيث يسهم الذكاء الاصطناعي بشكل كبير في تطوير الأسلحة، مثل الطائرات المسيّرة والأسلحة الذاتية التوجيه. تستطيع هذه الأسلحة تعزيز القوة العسكرية للدول، كما أن الذكاء الاصطناعي قادر على تعزيز قدرات التجسس وجمع المعلومات من خلال فحص كميات ضخمة من البيانات والكشف عن الأنماط الخفية²⁸. كل هذه الإمكانيات بالتالي انعكست على العلاقات بين الدول وزيادة التوترات وانعدام الثقة والصراعات، وخلق فجوة كبيرة بين الدول، خاصة القوى الكبرى، على سبيل المثال، في عام (2016) اتهمت "الولايات المتحدة الأمريكية" "روسيا" بالتأثير على الانتخابات والتلاعب بالمعلومات والرأي العام الأمريكي من خلال الفضاء الرقمي، مما أدى إلى توتر شديد في العلاقات الدبلوماسية وفرض عقوبات ووقف التعاون في المجال التكنولوجي²⁹.

بالإضافة إلى ما تقدم إن الذكاء الاصطناعي، بوصفه أداة استراتيجية، مهد إلى خلق منافسة عالمية تسعى من خلالها كل دولة إلى تحقيق التفوق التكنولوجي، حيث أسفرت هذه المنافسة عن ما يعرف (بسباق التسلح التكنولوجي)، إذ تحول التوجه الدولي من القوة العسكرية إلى القوة التكنولوجية، فقد دخلت الدول الكبرى في منافسة شديدة لتطوير أسلحة تكنولوجية حديثة تعتمد على نظم ذاتية التشغيل، هذا التنافس لا يهدف فقط إلى الحصول على أدوات تتفوق في الهجوم أو الدفاع، بل يتجاوز ذلك إلى إيجاد معادلات جديدة تتعلق بالردع والسيطرة والتحكم في ساحة النزاعات، وبالتالي الانتقال من الاعتماد على الأسلحة التقليدية إلى أنظمة قادرة على القيام بالعمليات والتحليل واتخاذ القرارات بصورة مستقلة دون الحاجة إلى مواجهة مباشرة، بل عبر استخدام بعض الحواسيب من أي مكان³⁰.

وقد أفرزت هذه المنافسة الشديدة أجواءً من التوترات امتدت لتطال المجالات الاقتصادية والتجارية، إذ فرضت بعض الدول قيوداً على تصدير التكنولوجيا الحديثة والرقائق الذكية. ويتجلى ذلك بوضوح في إقدام "الولايات المتحدة الأمريكية" على فرض قيود صارمة على "الصين"، تحت ذريعة حماية الأمن القومي ومنع تسرب التكنولوجيا الحساسة إلى الأيدي الصينية³¹. خلاصة القول إن الذكاء الاصطناعي جعل العلاقات بين الدول أكثر تعقيداً وتنافسية، حيث انتقل الصراع من حروب تقليدية إلى صراعات رقمية غير مباشرة، ترتكز على السيطرة على البيانات والتكنولوجية بدلاً من الاعتماد على الأسلحة والموارد الطبيعية.

3. **توازن القوى العالمي:** يعد الذكاء الاصطناعي عنصراً أساسياً في تغيير توازن القوى العالمي بين الدول، حيث تتنافس الدول الكبرى في صراع استراتيجي من أجل التفوق في مجال الذكاء الاصطناعي. وذلك بسبب أن الـ (AI) يتيح للدول الصغيرة والكيانات غير الحكومية إمكانية تحقيق التقدم التكنولوجي، بالإضافة إلى أن تركيز موارد الذكاء الاصطناعي في دول معينة يؤدي إلى زيادة الفجوة في القوة بينها وبين الدول الأخرى. فأن تطوير الذكاء الاصطناعي والسيطرة عليه يظهران كمحددات حاسمة للقوة العالمية، مما قد يسفر عن إعادة ترتيب القوى الدولية. وقد استنتجت العديد من الدول أن السيطرة على هذه التقنية ستمنحهم السلطة والنفوذ، الأمر الذي دفع العديد من الحكومات إلى التكيف مع هذه التغيرات التي تأتي من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، خاصة مع تأثيرها المتزايد في مختلف المجالات. فقد سعت الدول العظمى إلى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل فعال ضمن قوتها الشاملة، وفي ظل التحولات الحالية التي يشهدها العالم في النظام الدولي، حيث يشتد التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين للسيطرة على تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يعد امتداداً للصراع من أجل النفوذ في العصر الرقمي، وتركيز روسيا على تعزيز الاستخدام العسكري لتلك التقنية في صراعها مع أوكرانيا³²، أدرك العلماء وصناع القرار أن دمج الذكاء

الاصطناعي يمثل بداية ثورة جديدة في المجال العسكري، مع القدرة على إعادة تشكيل ميزان القوى الاستراتيجي لضمان المصالح الاستراتيجية سيحصل أولئك الذين يطورون ويستخدمون تقنية الـ (AI) على ميزات استراتيجية تجعلهم أكثر تفوق على منافسيهم في هذا العصر الجديد³³. ويتضح مما سبق أن هذا التغيير في توازن القوى قد يُفضي إلى تقاوم عدم الاستقرار وانعدام الثقة بين الدول، مما يُثير قلقاً جدياً حول معايير سلامة الذكاء الاصطناعي في ظل منافسة تُعطي الأولوية للتفوق العسكري. وبناءً على ذلك، يُلاحظ أن السعي المتصاعد نحو التقدم في الذكاء الاصطناعي قد يُولد دورة خطيرة من التصعيد واندلاع الصراعات. فضلاً عن ذلك، يمكن للكليات غير الحكومية، بما فيها الجماعات الإرهابية، توظيف الذكاء الاصطناعي لأغراضها، مما يجعل السيطرة عليه وتنظيمه أمراً بالغ الصعوبة. ومما يزيد المشهد تعقيداً أن هذه التكنولوجيا قد تُمكن أفراداً ذوي نفوذ من التأثير في ديناميكيات القوة التقليدية التي ظلت حكرًا على الدول. ومن هنا تظهر بوضوح إمكانية حصول الفاعلين غير الحكوميين والأفراد على قدر كبير من النفوذ عبر الذكاء الاصطناعي، مما يُشكل تحدياً حقيقياً للهيمنة التقليدية للدول³⁴.

المبحث الثالث: دراسة حالة - الصين نموذجاً في توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة السياسة الخارجية

المطلب الأول: السياق الاستراتيجي للصين في مجال الذكاء الاصطناعي

تُمثل الصين اليوم النموذج الأكثر تكاملاً وتنظيماً في توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة السياسة الخارجية، إذ لم تكن بتطوير هذه التقنيات داخلياً، بل سعت إلى تحويلها إلى أداة نفوذ استراتيجي على المستوى الدولي. وقد تجلّى هذا التوجه بوضوح في صدور خطة التنمية الوطنية للذكاء الاصطناعي من الجيل الجديد عام 2017، التي رسمت هدفاً صريحاً يقضي بأن تكون الصين الدولة الرائدة عالمياً في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030. وبناءً على ذلك، لم يعد الذكاء الاصطناعي في الحسابات الصينية مجرد ملف تقني، بل أصبح ركيزة أساسية في منظومة السياسة الخارجية الصينية الساعية إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بما يخدم مصالح بكين الاستراتيجية³⁵. ويتضح من استقراء هذا التوجه أن الصين تنظر إلى الذكاء الاصطناعي من زاوية مزدوجة؛ فهو من جهة أداة لتعظيم القوة الشاملة للدولة داخلياً عبر تحسين الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، ومن جهة أخرى وسيلة للتأثير في البيئة الدولية وتوسيع نطاق النفوذ الصيني في العالم ولهذا أطلقت بكين مبادرات مثل (معايير الصين 2035) التي تهدف لمنحها دوراً قيادياً في وضع المعايير التقنية الدولية للجيل القادم من التقنيات بما فيها (الذكاء الاصطناعي) وكذلك انشاء تحالفات وشراكات دولية لدعم رؤيتها³⁶. وبناءً على ذلك، تتقاطع استراتيجية الذكاء الاصطناعي الصينية مع طموحاتها الجيوسياسية الأشمل في صورة بالغة التعقيد والاتساق.

المطلب الثاني: أدوات الذكاء الاصطناعي في السياسة الخارجية الصينية

وظّفت الصين الذكاء الاصطناعي في سياستها الخارجية عبر ثلاثة محاور رئيسة متشابكة ومتكاملة:

1. **الدبلوماسية الرقمية والتنبؤ الجيوسياسي:** كشفت الصين عن نظام ذكاء اصطناعي جديد صُمم لخدمة سياستها الخارجية، يُطلق عليه اسم (منصة التنبؤ بالبيئة الجيوسياسية ومحاكاتها)، ويُقدّم هذا النظام للدبلوماسيين اقتراحات بشأن السياسة الخارجية بعد تحليل كميات هائلة من البيانات. وفي السياق ذاته، استخدمت الصين نظاماً مماثلاً لتقييم جميع مشاريع الاستثمار الأجنبي لديها على مدى السنوات القليلة الماضية. ويتضح من ذلك أن الذكاء الاصطناعي يُساعد في تحديد نوع كل فاعل واختياراته المختلفة، وتحديد الافتراضات بناءً على لجنة من الخبراء في السياسة الخارجية أو مجالات أخرى، ثم يقوم بحساب السيناريوهات المحتملة. فعلى سبيل المثال، طُبّق هذا النموذج في تحليل توقّع المواجهة بين "إيران والولايات المتحدة الأمريكية" بشأن الملف النووي الإيراني. وإن كانت النتائج الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي لا تعني بالضرورة أنها مؤكدة، إلا أنها تُمكن من تصميم السياسة الخارجية وتطويرها واعتماد أفضل الاستراتيجيات. وبناءً على ذلك، فإن السياسة الخارجية ستتغير بشكل جذري مع لجوء الدول إلى الخوارزميات للتنبؤ بالأحداث، لا سيما أن الدول تتفاعل فيما بينها وهي تُدرك أن كل تحركاتها قد تكون متوقّعة قبل أيام أو أسابيع أو أشهر، ومن شأن هذا التطور أن يُغيّر وجه عالم الأعمال والعلاقات الجيوسياسية³⁷.

يتضح من كشف بكين عن (منصة التنبؤ بالبيئة الجيوسياسية ومحاكاتها) أنها تسعى إلى تحويل صنع القرار الدبلوماسي من (عملية تعتمد على الخبرة الفردية) إلى (عملية مدعومة بالبيانات الضخمة والتحليل الخوارزمي)، وبناءً على ذلك، باتت الدبلوماسية الصينية تمتلك قدرةً تنبؤية فائقة تُتيح لها استشراق ردود أفعال الدول الأخرى قبل اتخاذ أي خطوة على الصعيد الدولي.

2. **تصدير التكنولوجيا كأداة نفوذ:** لجأت الصين إلى تصدير تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى العديد من دول أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، في إطار ما بات يُعرف بـ (طريق الحرير الرقمي) التي أصبحت جزءاً مهماً من أجندة السياسة الخارجية الصينية فقد وقعت 17 اتفاقية تعاون خاصة بالاقتصاد الرقمي عبر الحدود و30 مذكرة تفاهم في مجال التجارة الإلكترونية على مستوى العالم³⁸. ويتضح من تحليل هذه الظاهرة أن الصين لا تسعى فقط إلى تحقيق عائدات اقتصادية من هذا التصدير، بل تهدف إلى بناء شبكة من الاعتماد التكنولوجي تُعزز نفوذها السياسي في هذه الدول وتجعلها أقل ميلاً للانحياز إلى المواقف الغربية في المحافل الدولية خاصة مع التنافس الأمريكي الصيني في مجال الذكاء الاصطناعي.

3. **الاستخدام العسكري والاستخباراتي:** وظّفت الصين الذكاء الاصطناعي في تطوير منظومتها الدفاعية والاستخباراتية بصورة لافتة، إذ استثمرت في تحليل البيانات العسكرية، وأنظمة القيادة والسيطرة، والطائرات المسيّرة، والروبوتات القتالية. إضافة إلى ذلك دعم اتخاذ القرار في ساحات القتال بسرعة ودقة تفوق القدرات البشرية ويركز الجيش الصيني على ما يُعرف بـ «الحرب الذكية»، هذا المفهوم العسكري يقوم على استخدام الخوارزميات والتعلم الآلي للتنبؤ بتحركات الخصوم. كما يهدف لإدارة العمليات المعقدة وتنفيذ الهجمات الدفاعية والهجومية بشكل شبه ذاتي³⁹. وقد تجلّى ذلك في الأزمة مع تايوان، حيث وظّفت الصين عمليات السببرانية مدعومة بالذكاء الاصطناعي للتأثير والتلاعب عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الرأي العام التايواني عام 2018⁴⁰. وبناءً على ذلك، أن الذكاء الاصطناعي في السياق الأمني الصيني لم يعد مقتصرًا على تعزيز القدرات القتالية، بل أصبح أداة أساسية في السياسة الخارجية التي تمزج بين العمليات الإلكترونية والمعلوماتية والنفوذ الدبلوماسي.

أن توظيف الذكاء الاصطناعي في السياسة الخارجية أفرز جملةً من الانعكاسات الجوهرية على النظام الدولي؛ فعلى (صعيد توازن القوى)، حيث تعتبر الصين أن ذكاء الاصطناعي عاملاً حاسماً في تغيير موازين القوى العسكرية إذ أسهم التقدم الصيني المتسارع في هذا المجال في تضيق الهوة التكنولوجية مع الولايات المتحدة⁴¹، مما دفع واشنطن إلى فرض قيود متصاعدة على تصدير الرقائق الإلكترونية المتطورة إلى الصين⁴².

أما على **صعيد (السيادة الرقمية)**، فقد أثار تصدير الصين لأنظمة المراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي مخاوف جدية لدى الدول المستوردة وشركائها الغربيين، فهي تخشى أن تستخدم الصين (طريق الحرير الرقمي) الاطلاع على بيانات حساسة أو التأثير في القرارات السياسية للدول المستفيدة، فقد ساعدت شركات التكنولوجيا الصينية بالفعل حكومات في دول أخرى على تطوير قدرات مراقبة يمكن استخدامها ضد جماعات المعارضة، كما قدمت تدريباً حول كيفية مراقبة الإنترنت وفرض الرقابة عليه في الوقت الفعلي، وعلى الرغم من أن بعض هذه الشركات الصينية تعتبر شركات خاصة اسمياً، إلا أن حتى الشركات الخاصة قد خضعت لرقابة عالمية بسبب صلاتها بالدولة، حيث تُلزمها تشريعات الأمن السببراني الصينية بتخزين البيانات على خوادم في الصين والخضوع لعمليات تفتيش من قبل السلطات⁴³. ومن هنا يتضح أن مفهوم السيادة الرقمية لم يعد مجرد مصطلح نظري، بل أصبح إشكاليةً سياسية وأمنية ملموسة تواجهها الدول النامية التي تسعى إلى الاستفادة من التكنولوجيا الصينية.

وخلاصة ما تكشفه دراسة الحالة الصينية أن توظيف الذكاء الاصطناعي في السياسة الخارجية ليس خياراً تقنياً بحتاً، بل هو استراتيجية سياسية متكاملة تدرج ضمن رؤية أشمل لإعادة تشكيل موازين القوى العالمية. ويتضح من تجربة الصين أن الدول التي تمتلك إرادةً سياسية واضحة واستثماراً متواصلًا في هذا القطاع هي وحدها القادرة على تحويل الذكاء الاصطناعي من أداة داخلية إلى رافعة للنفوذ الخارجي.

الخاتمة

أن الذكاء الاصطناعي أصبح أداة مركزية في السياسة الخارجية المعاصرة، وأن قدرة الدولة على تطوير هذه التقنيات محلياً ترتبط ارتباطاً طردياً باستقلالية قراراتها السياسية الخارجية، فيما يُقوّض التفاوت التكنولوجي سيادة الدول الأقل تطوراً ويُعيد تشكيل موازين القوى بصورة غير متكافئة. وقد أثبتت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي تجاوز دوره التقني ليصبح أداة محورية في صنع القرار الخارجي، إذ باتت الدول الكبرى توظفه في تحليل البيانات الاستراتيجية، والتنبؤ بالأزمات، وإدارة الدبلوماسية الرقمية، وتحديد مواقفها في المفاوضات الدولية. وقد جاءت الحالة الصينية دليلاً تطبيقياً قاطعاً على ذلك، من خلال (منصة التنبؤ بالبيئة الجيوسياسية ومحاكاتها) وتوظيف الذكاء الاصطناعي في كل مسارات سياستها الخارجية.

وعلى صعيد العلاقة بين القدرة التكنولوجية واستقلالية القرار فإن الدول التي تمتلك قدرات ذاتية في تطوير الذكاء الاصطناعي تتمتع باستقلالية أعلى في رسم سياساتها الخارجية وتحرّر أكبر من الضغوط التكنولوجية الخارجية، في حين تجد الدول التي تعتمد على استيراد هذه التقنيات نفسها في وضع تبعية يُقيّد هامش قرارها السياسي.

كما أن التفاوت في القدرات التكنولوجية بين الدول أفرز فجوة استراتيجية متسعة تعيد رسم التراتبية الدولية؛ إذ يتركز الذكاء الاصطناعي المتقدم في عدد محدود من الدول الكبرى، مما يمنحها نفوذاً جيوسياسياً، وفي مقابل تراجع قدرات الدول النامية على مقاومة الضغوط الخارجية، وبناءً على ما تقدم، تترسخ الفجوة بأن الذكاء الاصطناعي لم يعد عاملاً هامشياً في العلاقات الدولية، بل أصبح متغيّراً مستقلاً ذا قدرة تفسيرية عالية في فهم ديناميكيات السياسة الخارجية المعاصرة وتحولات النظام الدولي.

الاستنتاجات:

1. يُعتبر الذكاء الاصطناعي أداة استراتيجية ذات تأثير بالغ في ميدان السياسة الخارجية الحديثة؛ إذ يتيح إمكانيات فريدة في تحليل البيانات الضخمة، ويُعزّز قدرة صانعي القرار على استشراف التحولات الدولية والتعامل معها بدقة أكبر.
2. يتضح من توظيف الذكاء الاصطناعي في السياسة الخارجية أنه يُسهم في تعزيز فعالية القرارات السياسية وتسريع الاستجابة للأزمات الدولية.
3. يُفضي الاعتماد المتزايد على تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى بروز مفهوم السيادة الرقمية بوصفه بُعداً جديداً وجوهرياً لسيادة الدولة في القرن الحادي والعشرين؛ إذ أصبحت قدرة الدولة على إدارة بياناتها وبنيتها التكنولوجية وحمايتها من الاختراق الخارجي معياراً حاسماً لقياس نفوذها ومكانتها في النظام الدولي.
4. يُعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل أنماط العلاقات الدولية وتوازن القوى على الساحة العالمية؛ فمن خلال تصاعد التنافس التكنولوجي بين القوى الكبرى وتحوله إلى سباق استراتيجي شامل، بات التفوق في الذكاء الاصطناعي رافعةً للهيمنة الدولية تتجاوز في أثرها كثيراً من عناصر القوة التقليدية كالقوة العسكرية والاقتصادية المباشرة.
5. تُجسّد الحالة الصينية نموذجاً فريداً في توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة السياسة الخارجية؛ إذ يتضح أن بكين نجحت في تحويل الاستثمار التكنولوجي إلى نفوذ جيوسياسي مباشر، من خلال ربط استراتيجية الذكاء الاصطناعي بمشروعها الأشمل لإعادة تشكيل النظام الدولي ومبادرة الحزام والطريق الرقمي. وبناءً على ذلك، يُمكن اعتبار الحالة الصينية نمطاً مرجعياً لفهم كيفية تحوّل التقنية إلى أداة سياسة خارجية منهجية ومتكاملة.
6. يتضح من دراسة الحالة الصينية أن تصدير تقنيات الذكاء الاصطناعي — لا سيما أنظمة المراقبة في إطار طريق الحرير الرقمي — أفرز إشكالية جديدة تتعلق بالسيادة الرقمية للدول المستوردة؛ إذ باتت هذه الدول أمام معادلة صعبة بين الاستفادة من التكنولوجيا الصينية المتاحة وبين خطر الوقوع في دائرة التبعية التقنية التي تُهدد استقلالية قرارها السياسي.

Footnotes

1. Mohamed El-Sayed Selim, Analysis of Foreign Policy, Egyptian Renaissance Library, Cairo, 2nd ed., 1998.
2. Christopher Hill, Foreign Policy in the Twenty-First Century, Palgrave Macmillan education, 2016.
3. Jean-Frédéric Morin, and Jonathan Paquin, Foreign Policy Analysis, Macmillan, Canada, 2018.
4. Mubarak Saeed Awad Al-Ajmi, Economic Aid as a Tool of Kuwaiti Foreign Policy: For the Period (1980-2010), Master's Thesis, Faculty of Arts and Sciences, Middle East University, 2011.
5. Hassan bin Mohammed Hassan Al-Omari, Artificial Intelligence and its Role in International Relations, Arab Journal of Scientific Publishing (AJSP), Jordan, Issue 29, 2021.
6. Artificial Intelligence, Artificial Intelligence Series for Executives (1), Saudi Data & Artificial Intelligence Authority (SDAIA), 2nd Edition, April 2024.
7. Mubarak Saeed Awad Al-Ajmi, Economic Aid as a Tool of Kuwaiti Foreign Policy: For the Period (1980-2010), op, cit.
8. M. L. Cummings, Heather M. Roff, Kenneth Cukier, Jacob Parakilas and Hannah Bryce, Artificial Intelligence and International Affairs Disruption Anticipate, International Security Department & US and the Americas Programmer, 2018, p1.
9. Heba Gamal El-Din Mohamed El-Azab, Political Science between the impact of artificial intelligence technologies and a review of the pillars and functions of the concept of the state and the structure of the global system, Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Egypt, Volume 23, Issue 1, January 2022.
10. Artificial Intelligence as an Emerging Actor in International Relations, TRENDS Research and Consulting, Strategic Studies Department, 2025, at the link: <https://share.google/2QKihKQQysEivrpix> (accessed 15 July 2025)
11. Yasser Mohamed Abdel Salam Ragab, The State's Role in Framing Artificial Intelligence Ethics: A Comparative Study, The Legal Journal, Faculty of Law, Khartoum, Volume 24, Issue 6, 2025.
12. AI Act, Shaping Europe's digital, an official EU website, at the link <https://share.google/hhhMiwRcfoHdoMNH> (accessed 21 July 2025)
13. M. L. Cummings, Heather M. Roff, Kenneth Cukier, Jacob Parakilas and Hannah Bryce, Artificial Intelligence and International Affairs Disruption Anticipate, op, cit, p1.
14. Revolutionizing Foreign Policy with AI: A Comprehensive Guide to AI in Foreign Policy Analysis and Decision Making, Number Analytics, 25 May 2025, at the link <https://www.numberanalytics> (accessed 29 July 2025)

15. Abdul Kadhim Abdul Karim, Big Data and Data Analysis in Information Systems, Future University, 2025, available at <https://uomus.edu.iq/NewCol.aspx?newid> (accessed 1 August 2025)
16. Amr Al-Iraqi, Oil of the Century: Big Data...The Future Power of Nations and Societies, Future Center for Advanced Research and Studies, 2024, on the link <https://share.google/fxiTLnrCWdMAzAaH> (accessed 1 August 2025)
17. Amir Al-Saadi, Using Artificial Intelligence in Developing Diplomatic Relations: Towards a New Diplomacy, Arab Democratic Center, at the link <https://share.google/915pHRtm8vyqh816U> (accessed 3 August 2025)
18. Ali Ghassan Sami, The use of artificial intelligence in the foreign policy decision-making process, Journal of the College of Law and Political Science, Iraqi University, Issue 22, 2023.
19. Mr. Ali Abu Farha, Abdullah Al Khaja, The Role of Artificial Intelligence in Predicting Political Stability: A Survey Study, TRENDS Research and Consulting, Strategic Studies Department, 2024, at the link <https://share.google/Bz4q8imBQjfNTd3qH> (accessed 3 August 2025)
20. Mohammed Abu Ghazaleh, Rashid Al-Hosani, The Artificial Intelligence Revolution: How Technology Is Reshaping the Nature of International Relations? , Trends Research and Consulting, available at <https://trendsresearch.org/ar/insight/> (accessed 10 August 2025)
21. Syed Mohammad Raghieb, Artificial Intelligence and Foreign Policy Analysis: A New Paradigm in Global Diplomacy, Muslim Mirror (MM) Journalism, at the link <https://muslimmirror.com/artificial-intelligence-and-foreign/>(accessed 15 August 2025)
22. Ibid.
23. Corneliu Bjola, Diplomacy in the Age of Artificial Intelligence, Elcano Royal Institute, ARI 98, Spain, 14 October 2019.
24. Hsu Zarni Maung, Artificial Intelligence and the Future of Global Polities, Researchgate, 2025, p1.
- 25.²⁵. Heba Gamal El-Din Mohamed El-Azab, op. cit.
26. Ali Ghassan Sami, op, cit.
27. Qassem Danish, Digital Sovereignty: The Battle of States to Protect Their Data in the Age of Artificial Intelligence, Al Mayadeen Network, 2025, available at: <https://share.google/nU3yDhGkq9JDqL3jd> (accessed 20 August 2025)
28. Abeer Suleiman Attia, The Impact of Artificial Intelligence on International Relations and its Role in Global Power Shifts, Tishreen University Journal of Economic and Legal Sciences, Syria, Volume 47, Issue 1, 2025.
29. Kurtis Nelson and Darrell M. West, Foreign influence operations in the 2024 elections, Brookings, September 12, 2024, at the link <https://www.brookings.edu/articles/foreign> (accessed 2 September 2025)

30. Mahmoud Kamal Al-Bahnassawi, The Military Orientation Towards Artificial Intelligence and its Impact on the Traditional Arms Race, Arab Democratic Center, Germany, 2025, at the link <https://democraticac.de/?p=104653> (accessed 5 September2025)
31. Hassan bin Muhammad Hassan Al-Omari, op, cit.
32. Ahmed Majbas Al-Issawi, Artificial Intelligence as an Emerging Actor in the International System: Will it Redraw the Rules of the Game? , Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Iraq, 2025.
33. Nourhan Hindawi, Wars in the Age of Artificial Intelligence and Their Impact on the International Arms Race, Arab Democratic Center, 2024, available at: <https://share.google/g6aXU4OkAAXcPgTFk> (accessed 18 September2025)
34. Ahmed Majbas Al-Issawi, op,cit.
35. China's Economic Strategy in Artificial Intelligence: Prospects and Challenges, Emirates Center for Strategic Studies and Research – United Arab Emirates, p. 11.
36. Ibid, p (12-13)
37. Sajjad Abedi, Artificial Intelligence and its Impact on Foreign Policy, Al-Wefaq Newspaper, 2025, available at <https://al-vefagh.net> (accessed 10 August 2025)
38. Wang, Zeny, "China's Digital Silk Road (DSR) in Southeast Asia: Progress and Challenges", ISEAS Perspective, No. 1, January 2024, p.3.
39. Mohammed Elkaradawy, The Military Superiority Race... How Is China Using Artificial Intelligence for Future Wars?, voice of emirates, 2026, at the link <https://www.voiceofemirates.com> (accessed 5 April 2026).
40. Marcellino, William et al., Generative AI and Disinformation: China's Influence Operations and Taiwan, RAND Corporation, Perspectives, 2023, p.20-21
41. China is using artificial intelligence to win the wars of the future, Al-Youm Al-Sabea Magazine, 2026, at the link <https://www.youm7.com/Mohafzat>(accessed 5 April 2026).
42. Analysis of the U.S.–China conflict in the fields of semiconductor chips and artificial intelligence. How is the technological Cold War reshaping the global economy?, G-FOCUS INTERNATIONAL MAGAZINE, 2025, at the link <https://gfocmagazine.com/> (accessed 5 April 2026).
43. Council on Foreign Relations, Assessing China's Digital Silk Road Initiative, CFR, 2020, at the link: <https://www.cfr.org/china-digital-silk-road/> (accessed 5 April 2026).

Sources

1. Radwa Ahmed Abdel-Jalil, The Iranian Strategy Towards the Arab Region: A Case Study of Iraq and Lebanon, Arab Democratic Center, 2016, available at <https://democraticac.de/?p=41389> (accessed 10/7/2025)
2. Mubarak Saeed Awad Al-Ajmi, Economic Aid as a Tool of Kuwaiti Foreign Policy: For the Period (1980-2010), Master's Thesis, Faculty of Arts and Sciences, Middle East University, 2011, p. 1.

3. Ahmed Mustafa, Sanctions as a tool of American foreign policy (The case of Iraq after 2003), Al-Bayan Center for Studies and Planning, Iraq, 2024, p. 4.
4. Jay Steinmetz, Politics, Power, and Purpose: An Orientation to Political Science, FHSU Scholars Repository, Hays state University, 2021, p.159–160.
5. Mustafa Aydin, Foreign Policy Instruments of States (Diplomacy, Propaganda, Economic Methods), Anadolu University, 2019, p.160.
6. Foreign Military Financing (FMF), Bureau of Political–Military Affairs, Washington, DC, <https://2001-2009.state.gov/t/pm/65531.htm> (accessed 10 July 2025)
7. Artificial Intelligence, Artificial Intelligence Series for Executives (1), Saudi Data & Artificial Intelligence Authority (SDAIA), 2nd Edition, April 2024, pp. 4–6.
8. Moumita Ghosh, Thirugnanam Arunachalam, Introduction to Artificial Intelligence, Research Gate, 2021, p 25.
9. Artificial Intelligence, AI for Executives Series (1), Saudi Data & Artificial Intelligence Authority (SDAIA), 2nd ed., April 2024, p. 11.
10. Artificial Intelligence (Opportunities and Challenges), Lubab for Strategic Studies, Al Jazeera Center for Studies, Doha, Qatar, Issue 20, November 2023, p. 15.